شبابيك

## ربيع الكهرباء!

عبد الزهرة المنشداوي

لاشك ان التيار الكهربائي هذه الأيام يزور منزل المواطن في الليل والنهار وفرق كبير ما بين الأمس واليوم. هذه حقيقة لابد من ان نذكرها ولنا أمنيات أيضا لابد من ان نوصلها للمعنيين.
احد المسؤولين في الدولة ومنه سمعنا مباشرة وبلقاء شخصي، ما مفاده ان الإجراءات البيروقراطية في مؤسساتنا كثيرا ما تحول بين عقد الصفقات ما بين المجهز،و ما بين وزارة الكهرباء. الشركات المجهزة ونتيجة للتطور السريع الذي تسير عليه الدول التي تريد ان تأخذ بناصية التقدم نحو الأمام يتزايد باطراد باتجاه الحصول على صناعاتها من المحطات الكهربائية ونصبها وتشغيلها، لذلك تتعامل معها وفق متطلباتها التي تتلخص بدفع الأثمان دون (كتابنا وكتابكم)، او حصول موافقة هذا المسؤول،او تلك الجهة التي يمكن التعبير عنها باستعارة وصف المتنبي (التمادي في التمادي) ومما يحز في النفس هناك مبالغ طائلة من الأموال تصرف على مشاريع لا يمكن القول عنها سوى انها مشاريع بعثرة أموال الدولة، التي هي أموال المواطن آخر الأمر، ولكنها تصرف بسهولة،ويسر الموافقة على بعثرتها، كما ذكرنا لسبب ان المستفيد ليس عامة الشعب بقدر أشخاص الو على أنفسهم الحصول على اكبر كمية ممكنة من المال دون حق مشروع تحسبا واحترازا لما ستسفر عنه العملية الانتخابية وفرز الغث من السمين.

**ان البعض لديه قلق في ان تباشر شركة (جنرال الكتريك) بتنفيذ عقدها الى اخر بنوده وهناك تسريبات مفادها ان الشركة طالبت الحكومة الممثلة بوزارة الكهرباء باثمان إضافية لا يستهان بها اضافة الى ما متفق عليه**

نتمنى صيفا كالربيع وتيارا دائما لا ينقطع نقول تلك الأمنيات ونجهر بها لأننا مقبلون على أشهر من فصل الصيف هي الغاية في ارتفاع درجات الحرارة تقض المضجع كما يقولون فنعيش أياما نكتوي بها اكتواءا.
المواطن صراحة يريد ان يطمئن على تجهيزه بالتيار الكهربائي،يريد ان يعرف المزيد عن العقود التي ابرمت وخاصة تلك التي طرفها (شركة جنرال الكتريك) هذه الشركة العملاقة التي لو اجدنا التعامل معها (لانبنا منها تيار لا ينقطع) مثلما قال لي جاري (الحاج مهوس موحان)عامل الكهرباء السابق في الشركة الوطنية للكهرباء انذاك.
ما يهم ان البعض لديه قلق في ان تباشر شركة (جنرال الكتريك) بتنفيذ عقدها الى اخر بنوده وهناك تسريبات مفادها ان الشركة طالبت الحكومة الممثلة بوزارة الكهرباء باثمان إضافية لا يستهان بها اضافة الى ما متفق عليه ولا نعلم جلية الامر بعد نحن الذين يطرق تصاعد درجات الحرارة ابوابنا.
ان المعلومة والشفافية مطلوبة في توضيح ما آلت أليه العقود مع هذه الشركة المهمة وهل بالفعل بدأت بالعمل؟ وان لم تبدأ فمتى وما الى ذلك من أمور يهم المواطن الاطلاع عليها بدلا من ان يهاجمه شبح لشهور القيظ العاتية.
اضف الى ذلك فان الامور قد اختلطت مع تعددت التصريحات بشان مقدار ما متوفر من طاقة كهربائية عملت الوزارة على توفيرها بكوادرها الوطنية من خلال صيانة المحطات وبناء الابراج المهدمة المعلومات التي لدى المواطن البسيط متضاربة مابين ال(٦٢٠٠ و٨٠٠٠ او ٧٠٠٠) ميكا واط على حد علمنا بطبيعة الحال.

# الاسراف في استخدام مياه الشرب ظاهرة تحتاج الى حل

علي جابر

هناك من يقول بأن الحرب القادمة هي (حرب المياه) وشحة المياه في نهري دجلة والفرات وقطع الانهر والجداول التي تصب في نهر دجلة من الحدود الشرقية لابد له وان يسترعي الانتباه ويدق ناقوس الخطر من اجل أعادة النظر في تقييم ثروتنا المائية والمحافظة عليها وتطبيق القول (لا تسرف في الماء و لو كنت على نهر جاري) الا ان ظاهرة الإسراف في المياه من قبل البعض باتت تشكل خطرا على هذه الثروة التي حبانا بها الله فإلى الان المواطن يستخدم كميات من المياه لغسل اليد الواحدة بما يكفي للاستحمام بها او ان ما نهره من كميات لغسل الصحون او الملابس يمكن ان يملأ منه مئات من اغلب المياه التي تباع في الأسواق والبعض الآخر عندما يفتح صنبور المياه لا يفكر بغلقه ويدع المياه تأخذ طريقها لأنابيب المجاري هذا بالنسبة للمواطن اما للجهات المعنية بتصفية المياه وأسالتها من خلال الشبكات فحدث ولا حرج أنابيب معطوبة تنضح المياه بقوة وتشكل بحيرات لاتجلب انتباه المعنيين من اجل إيقاف تدفقها. في هذا الصدد يقول المواطن صالح الجبوري من سكنة بغداد الجديدة: يقوم الكثيرون بتسريب المياه من بيوتهم و شققهم العامة على الطرقات و الشوارع الامر الذي يشكل مستنقعات. وبركا مائية يعيق المارة، و تكون مأوى للحشرات، و البعوض الناقل للأمراض، و للأسف الشديد فأن هؤلاء الناس يستخدمون (الماطورات) التي تسحب المياه و تحرم الآخرين من هذه النعمة و انا أتساءل: ألا يوجد مكان آخر لغسل السيارات ام لا بد من أجراء هذه العملية في الأبواب وعلى مرأى ومسمع الجميع...

فحين تضيف المواطنة (فاطمة القيسي): في أحدى المرات قلت لجار لي كثيرا ما يقوم بسقي الحديقة الخارجية بالماء العذب ما يؤدي إلى خروج المياه الى الشارع و يؤثر على مرورنا فلا نستطيع العبور ألا بعد ان نضع الطابوق فما كان منه الا ان صرخ في وجهي أنها حرية و انه يمارس حقه في مياهه و امام داره... و استطيع ان أقول ان هذا العمل يرتبط بثقافة الإنسان و مدى احترامه للآخرين وتقديره لنعمة المياه التي يتوجب المحافظة عليها لا لاهدارها في الشارع، وهو ملك الجميع و ليس ملك شخص محدد و بالتالي هناك حدود للحرية و لممارسة الحقوق و على الإنسان ان لا يتمادى في أضرار الآخرين...وهدر المياه المعدة للشرب والتي تشكو مناطق عديدة من شحتها.
المحامي صلاح حسين يقول عن هذه المخالفات من الوجهة القانونية:
لا بد من تدخل الدوائر البلدية، و الجهات المرتبطة بها، لان هذا الامر يعد مخالفة للتعليمات و القوانين المتصلة بالنظام العام و من حق البلدية فرض العقوبات الفورية، و الغرامات على المخالفين. تسريب المياه و الإساءة إلى الشوارع حالها حال بناء المحلات في الأماكن العامة واجبة الإزالة و تستوجب الغرامات وعلى الجهات ذات العلاقة (البلديات) ان تكون حدية بهذه الأمور لأنه من غير الممكن ان يقوم المنظفون بإزالة الأوساخ و الأنقاض و التنظيف في الشوارع ثم يأتي بعد ذلك من يغسل سيارته او داره و يسرب المياه الى الشارع دون خوف او وجل نحن نحتاج الى الالتزام بالقانون.
الإعلامي جبار سلطان من جريدة بغدادنا التابعة لأمانة العاصمة يشارك بالقول فيذكر:
البلدية وحدها لا تستطيع ان تقوم بكل شيء فلا بد من تعاون الكل فاليد الواحدة لا تصفق، والإحساس بالمسؤولية وتغليب المصلحة العامة هو من واجب الناس جميعا فالبلدية، والأمانة لا تملك عصا سحرية، او مصباح علاء الدين أنظف يتوجب البدء بحملات إعلامية تثقيفية في كافة وسائل الأعلام المرئية و المقروءة و المسموعة، المياه).الماء عصب الحياة... و لا بد لنا جميعا من ان نحافظ عليه.
و آخر المتحدثين كان الباحث الاجتماعي علي قحطان التميمي الذي قال:
هذه الظاهرة لها ما يماثلها و هي سبب من أسباب العدوى التي انتشرت بين الناس. الكثير يميل الى التقليد عندما يرى جاره يقوم بغسل سيارته و سقي حديقته و تسريب المياه الى الخارج فأنه يميل الى العمل ذاته، و بالتالي يؤدي الى تبديد المياه و الاضرار بالشوارع فيشكل مستنقعات آسنة. نحتاج الى تثقيف الناس عن طريق المدراس و كذلك عن طريق العوائل وهي المعنية أصلاً.

رسالة العدد

## إلى مجلس الوزراء مع التحية

بعد الاطاحة بالنظام البائد في ٢٠٠٣/٤/٩ والتغييرات التي اعقبته على الصعد كافة في مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لم يسلم منه مجمع (البياع السكني). كان يطلق عليه مبنى (القيادة القومية) لحزب البعث المنحل ويشغله العرب من (اعضاء القيادة القومية) والذين لاذوا بالفرار بعد سقوط عرابهم وصنمهم او شاركوا في اعمال ارهابية وارتكبوا ما ارتكبوا من جرائم نكراء بحق الشعب العراقي مايهم انهم تركوا السكن في هذا المجمع وصدر قرار في حينه اتاح للشاغلين الجدد وهم من العوائل العراقية الفقيرة التي حرمت من ظل يحميها وهج اشعة الشمس باشغاله ولحين صدور تعليمات او قرارات اخرى بشأنه.هذا المبنى ارضه تابعة لامانة بغداد والمشيدات تعود لوزارة المالية ولقد اوعز رئيس الوزراء بعدم التعرض لجميع شاغلي المباني الحكومية لحين النظر في امورهم والى اشعار اخر
الا ان العوائل تتفاجأ بين حين واخر بان البعض ممن يرتبط مع الذين فروا او من الذين تطاردهم السلطة للاشتباه بقيامهم بعمليات مسلحة ضد الشعب العراقي من زوجات لايحملن حتى الجنسية العراقية او من ذوي قربى يقومون برفع شكاوى ضد الشاغلين الجدد لاخلائها عن طريق مركز شرطة البياع.
البعض منهم اي المشتكين يستخدمون اساليب غير مشروعة لحث شرطة المركز من اجل الضغط والاكراه. والشيء الذي يتوجب الوقوف عنده ان المشتكين لايملكون الحق الشرعي في هذه الشقق اذ ان السلطة سبق ان الغت تخصيصات السكن التي كان يعتمدها النظام السابق لايواء العرب المساندين لسياسته في الوقت الذي حرم عوائل عراقية عديدة من حق السكن في بلدها.
لذلك نطالب مجلس الوزراء بالايعاز الى الجهات المعنية بعدم ترويج مثل هذه الدعاوى عن طريق مراكز الشرطة لاسيما انها دعاوى باطلة ولا تستند الى وثيقة قانونية بعائدية الشقق الى المعنيين..مع الشكر الجزيل.

قضية العدد

## أمـــام وزارة الداخليـــة

اني المواطنة (ام ياسر) زوجة المواطن (مجيد ياسر الربيعي) اطرح مشكلتي أمام المسؤولين في الحكومة بما فيهم المسؤولون في وزارة الداخلية من اجل انصاف عائلتي من المشكلة التي تحيط بها، وتتلخص في ان زوجي عمل حارسا شخصيا لشركة (الواثب) من الشركات العاملة في حراسة الشخصيات بعد التغيير مباشرة ولقد عمل زوجي معها كحارس شخصيو لصاحب الشركة وعائلته منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية نهاية عام ٢٠٠٨ لكنه اصبح طريح الفراش بعد اصابته اثناء العمل ومن جرائه بالعمود الفقري وبمضاعفات مرضية اخرى لاسبيل الى معالجتها بإمكانياتنا البسيطة، وهناك تقارير طبية تفيد بانه لايمكن الاطمئنان على حياته نتيجة المضاعفات.لذلك وقعنا في مأزق لاسيما والعائلة بحاجة الى مورد مالي تعتاش به فقدته نتيجة اصابة معيلها.توجهنا الى مدير الشركة من اجل مساعدتنا للتدخل بطريقة ما لأجراء عملية جراحية ليس لنا طاقة على دفع تكاليفها او دفع الراتب الذي قطع عن العائلة لكنه ابى ذلك بل تمادى واستخدم نفوذه في الوزارة والمنطقة الخضراء وقام برفع قضية ضدنا بدعوى اني (زوجة المذكور) قمت بتهديده على رؤوس الشهود من العاملين لديه. لدي الشكوك بأنه (كاد) لنا لدى القوات الأميركية التي اقتحمت دارنا عنوة وهدمت جدار البيت في منطقة البلديات بسبب صاحب الشركة الذي استغل اللعب على الجنسية الأميركية التي لديه.
نحن على علم تام بان اي شركة عاملة في العراق لابد لها، وان تعتمد في تشغيل العراقيين لديها على عقود قانونية مثبتة بحقوق وواجبات والا كيف يمكن ضمان حقوق المواطنين العاملين لديها هذا جانب والجانب الاخر.
نعتقد ان على حكومتنا الوطنية ان تتدخل لجانب ضحايا هذه الشركات التي استغلت البعض من المواطنين وغمطت حقوقهم لا بل انعكست الامور لديها فصارت تلاحق ضحاياها وتهددهم من خلال استغلال قربهم من هذا المسؤول او ذاك او باستخدام الجنسية الأجنبية ضد الجنسية العراقية.
كان يمكن لنا اللجوء الى القضاء العراقي الذي نؤمن بنزاهته واحقاقه الحقوق من خلال محام لكننا لا نملك المبلغ الذي نستطيع به توكيله ولنا كل الامل في تفهم الحالة التي تعيشها حالة عائلة عراقية مكونة من أربعة أشخاص في ظروف صعبة.ثقتنا كبيرة بان حقوقنا تنتزع ممن يريد غمطها، مع العلم بأننا لجأنا إلى احد القضاة الذي ذكر لنا بان صاحب الشركة يستخدم نفوذه الشخصي لدى الجهات التي ذكرناها !!

مع التقدير

# من ينقذ بساتين قضاء بدرة؟

بغداد / كريم الحمداني

في السابق كان يطلق على قضاء بدرة في محافظة واسط واحة وسط الصحراء لكثرة الخضار فيه من مزراع وبساتين التمور المميزة حيث كان يرفد واسط واسواق المدن الاخرى بمنتوجاته الغذائية، ومنها التمور بأصنافه المختلفة حتى في سنوات الحرب العراقية الايرانية لقربه من الجبهة لم تتوقف مزارعه عن الانتاج وتعتمد هذه المزارع، والبساتين في ريها على نهر (الكلال) الذي ينبع من الاراضي الايرانية وعلى مشروع من نهر دجلة،و تكثر على جوانبه المزارع والحقول اذ يتم التجاوز عليه عشوائيا وبدون خطة وهذا الامر ادى الى ان كمية المياه التي تروي مزارع وبساتين القضاء شحيحة جدا رافقها قيام السلطات الإيرانية قطع نهر الكلال بصورة كاملة بحسب احد المزارعين من ابناء القضاء كل هذا أدى إلى جفاف المزارع، وتنذر بكارثة حقيقية لسيدة الشجر(النخلة) اذا لم تتخذ إجراءات حقيقية لمناقلة الحصة المائية من خلال السيطرة على مياه المشروع وإيقاف التجاوزات عنه من قبل المزارعين، وبعضهم مسؤولين في الدولة وضرورة تدخل الحكومة العراقية بمطالبة الحكومة الإيرانية بإطلاق مياه نهر الكلال على اعتبارها مياه مشتركة أسوة بحقول النفط المشتركة التي تدعيها مع العراق والمياه اهم).
ان شحة الماء والحرائق المفتعلة التي تعرضت لها العديد من البساتين واتت على امهات النخيل ادت الى خسائر كبيرة لاتعوض للاقتصاد العراقي وهدر للطاقات ومضاعفة اعداد العاطلين من ابناء القضاء الذين تركوا الزراعة واتجهوا الى الانخراط في صفوف الجيش او الشرطة او العمل في المركز الحدودي في القضاء او الهجرة داخل وخارج العراق بحثا عن فرصة للعمل.

## شكـــــاوى واجـــابـــات

### يطالب بإنصافه

أني النائب ضابط عباس صدام لفتة احد منتسبي الجيش العراقي السابق بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٢ التحقت الى مركز التدريب المهني الجوي بصفة ت-م دورة٢٦ وبقيت مستمرا بالخدمة حتى سقوط النظام وعند رفع معاملتي اعيدت لي مزودة بكتاب نموذج تدقيق الخدمة منتسبي الكيانات المنحلة من المراتب في ٢٠٠٧/٨/١٣ يؤيد ان التحاقي للخدمة العسكرية بتأريخ ١٩٩٠/١٠/١٣ وعند مراجعة مكتب بغداد وقسم الحاسبة تبين لي هناك اسمان احدهما بدون التحاق والآخر يؤدي التحاقي في ١٩٨٩/١١/٢٢ وعند تقديمي الوثيقة المصورة لهم اقتنعوا بها ولكنهم يطالبونني بالوثيقة الأصلية المختومة.
والكل يعلم لاتوجد جهة تختم ولا جهة تزود الاوليات ارجو انصافي وقبول الوثيقة الموجودة التي تؤيد التحاقي في ١٩٨٩/١١/٢٢.

### يطالبون برواتبهم الشهرية

عدد من منتسبي شركة الكرامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن يطالبون الجهات المعنية بصرف رواتبهم الشهرية المتوقفة منذ شهر حزيران من عام ٢٠٠٨ ويذكرون بان وزارة المالية لم تطلق لهم من هذه الرواتب سوى رواتب شهرين واخرين اربعة اشهر وان جهودهم من اجل الحصول على حقوقهم دائما ما تتعثر بسبب الاجراءات الادارية الروتينية فالوزارة تلقي باللوم على القوائم غير المكتملة التي تصلها والشركة تفند ذلك وفي كل الأحوال فان المنتسبين يعانون شظف العيش من توقف الرواتب وهم يطالبون بالحل الجذري لمشكلتهم لاسيما انهم أصحاب عوائل والبعض منهم اضطر للسكن في خارج محافظة بغداد ويتكلف العناء وصرف المال في سبيل الحصول على راتبه المتوقف.

### حي السفير يا أمانة بغداد

نحن عدد من سكنة حي السفير نطالب المعنيين في اجهزة امانة بغداد وكذلك الدوائر ذات العلاقة بشمولنا بالخدمات البلدية اسوة بحي طارق وعدد من الاحياء الاخرى فلا زال المواطن في هذه المنطقة يعتمد على المياه الملوثة ومهددا بخطر التعرض لشتى الامراض علما بان هذا الحي يتكون من اربعة الاف عائلة تسكن في قطعة ارض محاطة من اربع جهات بأحياء تتوفر فيها الخدمات الضرورية وقد سبق لمجلس الوزراء ان اوصى بتقديم الخدمات للحي من تسوية للشوارع ومد انابيب لمياه الشرب وايصال الخطوط الكهربائية من اعمدة لاتبعد عن الحي سوى بضعة امتار لكن دائرة بلدية الغدير تهمل كل توصيه بهذا الشأن ولا تقدم على ما يجعل من هذا الحي قابل للسكن مع العلم بأنه حي منظم تتفرع منه الشوارع والازقة ومقارنة بحي طارق فهو الأكثر عصرية ولكن لانعلم سببا لاغفاله من قبل الدوائر ذات العلاقة.

عدد من سكنة الحي

بين المواطن والجهات الامنية

### تحوير

لا نعلم موقف شرطة المرور من سيارات النقل المحورة التي يضطر المواطن الى استخدامها في معظم كراجات النقل والبعض منها اشبه بالصندوق الذي لايوفر الراحة للراكب ما نتمناه ان تتضافر جهود شرطة المرور ووزارة النقل لوضع المواصفات لتلك السيارات بدلا من ترك الامور تجري لمشيئة الكراج والسائق.

### المواطن و القانون

مما يؤسف له ان بعضاً من المواطنين يقف الى جانب المخالف لقواعد القانون وينبري للدفاع عنه في مخالفات صريحة.
يحدث هذا في خطوط النقل حين يستوقف شرطي المرور او عنصر من عناصر الشرطة والجيش في نقاط التفتيش صاحب سيارة نقل خالف القوانين المرورية وتوجب محاسبته لكن الراكب دائما ما يقف مدافعا عن صاحب السيارة بالرغم من كونه مخالفا وهذا يعد تشجيعا لخرق القانون الذي نتمنى ان يسود كل مفصل من مفاصل الحياة عندنا.

من اجل بغداد انظف واجمل

### آثار

الى ألان والعاصمة بغداد نسبة الخراب فيها تفوق نسبة الأعمار أضعافا مضاعفة فلا شارع مبلط ولا بناية متداعية تم تاهيلها ومع ذلك فالتصريحات عن تنفيذ مشاريع وصرف مبالغ تملأ أجهزة الأعلام المرئية والمسموعة. ويكفي المواطن زيارة مناطق باب المعظم والباب الشرقي ومنطقة السنك ليرى الأبنية المتداعية وكأنها أثار الاقدمين.

### مقارنة

لو تيسر مقارنة العاصمة بغداد باية عاصمة ولا نريد ان نقارن بعاصمة أوروبية بل بعواصم دول الجوار باعتقادنا ان النتائج ستكون مؤسفة. فياترى متى نرى بغداد اجمل وانظف لنفاخر بها البقية.

بيني وبينكم

حين ادلى المواطن بصوته في صناديق الاقتراع لاختيار مجالس المحافظات لاشك بانه صوت لوعود ولم يصوت لاحزاب وتكتلات وطوائف او ما شابه.فياترى هل تنفذ الوعود التي اطلقها المرشحون وفازوا بمقاعد المجالس ام ان الوعود ستبقى محض وعود فلا شارع يبلط ولا مشروع ينفذ والمستفيد من يتكئ على الكرسي الدوار يعب من الماء المعدني وتداعب خصلات شعره نسمات الهواء المكيف ويحيط به الاصدقاء والاصفياء لاغير.

كاريكاتير.....قاسم